الأنباء
الاربعاء 11 نوفمبر 2020
للتواصل
22272830 - 22272857
majlisalomma@alanba.com.kw
alanba.com.kw

أصدر بياناً أكد فيه عدم التهاون في استخدام الأدوات الدستورية

العدساني: مستمرون في التصدي للفساد والتجاوزات الصارخة على المال العام

- من الواجب وضوح مسار كل مرشح وعدم الوقوف بالمنطقة الضبابية فلا مجاملات على حساب المصلحة العامة
- نؤكد أخذ المواضيع المصيرية على محمل الجد والحرص على اتخاذ التدابير اللازمة وعدم التهاون أو التراخي

مرشح الدائرة الثانية النائب رياض العدساني

أصدر مرشح الدائرة الثانية النائب رياض العدساني بيانا قال فيه «إن مسؤوليتنا أمام الله عز وجل ومن ثم أمام الوطن والمواطنين البر بقسمنا الدستوري لم ولن نتهاون يوما في استخدام الأدوات الدستورية وتفعيل المحاسبة بكافة أنواعها للتصدي للفساد والتجاوزات الصارخة وذلك من منطلق استشعارنا بعظم المسؤولية وثقل الأمانة والاستحقاقات الوطنية والقضايا العامة».

وأضاف العدساني في بيانه «لذا يستوجب علينا تحديد موقف واضح وصريح من خطاب رئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء باعتراضهما على الاستجوابات رغم أحقية النائب في تفعيل المساءلة السياسة حسب المادة (100) من الدستور، وقد سجلت اعتراضي سابقا على خطابهما في الجلسة وأوكد استمراري بالمحاسبة بإذن الله تعالى، وحيث إننا اليوم في فترة الانتخابات ومن الواجب وضوح مسار كل مرشح وعدم الوقوف بالمنطقة الضبابية فلا مجاملات على حساب المصلحة العامة وخاصة أن الرئيسين سبق لهما شطب استجوابات وهذه مخالفة صريحة وصارخة للدستور».

وأكد العدساني «أنه يتطلب أخذ المواضيع المصيرية على محمل الجد والحرص على اتخاذ التدابير اللازمة وعدم التهاون أو التراخي خاصة أن معظم القضايا التي تم أخذ إجراء فيها إما كانت بتقديم الاستجواب أو التلويح به وعلى سبيل المثال لا الحصر مثل مصروفات التسليح ومن ضمنها (يورفايتر) بوزارة الدفاع بالإضافة إلى بند الضيافة بوزارة الداخلية وغيرها من القضايا كغسيل الأموال والشبهات المالية والتعديات الصارخة منها صناديق استثمارية مشبوهة وشركات متجاوزة».

معزياً برحيل فقيد الكويت الكبير

الحمد: المرحوم العم علي المتروك من رجالات الأعمال والثقافة والأدب والاقتصاد

قال مرشح انتخابات مجلس الأمة 2020 عن الدائرة الثانية م.أحمد الحمد إن الكويت فقدت رجلا من رجالات الأعمال والثقافة والأدب والاقتصاد برحيل عميد اسرة آل المتروك الكرام العم الفاضل علي يوسف المتروك رحمه الله، مبينا أن مسيرة حياة المرحوم بإذن الله كانت حافلة بالعطاء والفكر والإخلاص في كل الأماكن التي عمل بها وكل المناصب التي تبوأها.

وأشار الحمد إلى أن الفقيد الكبير عاصر عهودا كثيرة ومتنوعة مرت بها الكويت وكان مثال الرجل الوطني المخلص المعطاء من بداية عمله في وزارة النفط ثم وزارة المالية لينتقل بعدها إلى العمل كمدير عام أملاك الدولة برتبة وكيل وزارة، منوها بمشاركة المرحوم بإذن الله في تأسيس العديد من الشركات الكويتية والتي مازالت قائمة حتى الآن بالإضافة إلى أولويته في تأسيس اول مصنع لإنتاج الأصباغ في الكويت.

كما أشار الحمد إلى مسيرة الراحل المرحوم في الأنشطة الثقافية والأدبية وأعماله الأدبية والثقافية مثل «أهل البيت في الكتاب والحديث» عام 2011، وكتاب «الحسين سبط من الأسباط»، وديوان شعر بعنوان «للشعر صوت»، وغيرها من الأعمال بالإضافة إلى نشاطاته رحمه الله في عالم الصحافة والشعر.

وختم الحمد متقدما بخالص العزاء والمواساة من أهل الفقيد آل المتروك الكرام في وفاة فقيدهم وفقيد الكويت، سائلا المولى عز وجل أن يتغمد المرحوم بإذن الله بواسع مغفرته ورحمته ويلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

مرشح الدائرة الثانية م. أحمد الحمد

اعتبر السياسة وعاء كل الإصلاحات الأخرى

أحمد الحمد: العودة إلى الدستور واستعادة هيبته بشكل كامل من أولوياتنا

قال مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة 2020 م.أحمد الحمد إن الإصلاح السياسي يعتبر الخطوة الأولى والرئيسية لكل الإصلاحات الأخرى، حيث تعتبر السياسة هي المحرك الرئيسي لكل القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية وغيرها، مشددا على أن متطلبات الإصلاح السياسي واضحة وتتضح أكثر يوما بعد يوم بتردي العلاقة بين السلطتين وترهل الأداء وتداخل الصلاحيات عن قصد أو غير قصد ومفرزات الانتخابات والتشكيلة الحكومية وغيرها.

وأضاف المرشح الحمد أن أول ما يجب القيام به في إطار الإصلاح السياسي هو الرجوع إلى الدستور الكويتي الذي تنص المادة 56 منه بكل وضوح على كيفية تشكيل الحكومة الكويتية والتي جعلت الحد الأعلى لعدد الوزراء «ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة» والالتزام بعدم تجاوز هذا الثلث معناه أن الحد الأعلى المذكور هو ستة عشر وزيرا نظرا لكون عدد أعضاء مجلس الأمة خمسين عضوا، ويحسب ضمن عدد الوزراء المذكور رئيس مجلس الوزراء ووزراء الدولة وذلك حسب المذكرة التفسيرية للدستور.

وبين الحمد أن هذا الأمر غير معمول به في التشكيلات الحكومية السابقة مما أوصل العلاقة بين السلطتين إلى حد التناحر والتأزيم والتعطيل أحيانا كثيرة أو الانقياد والرضوخ والتبعية في أحيان أخرى، مؤكدا أن هذا الوضع أفقد مجلس الأمة قدرته على القيام بواجباته ضمن الصلاحيات المعطاة له دستوريا وبالتالي فقد المصداقية بشكل شبه كامل أمام الشعب الكويتي، مشددا على ضرورة تعديل النظام الانتخابي من حيث التمثيل الصحيح ونظام الأصوات والإشراف والمراقبة.

وبين المرشح الحمد بأن النظر إلى تجارب الدول الأخرى والاستفادة منها مع الالتزام بمعايير وضوابط المجتمع الكويتي ليست عيبا أو نقصا، مشيرا إلى أن السلطتين التنفيذية والتشريعية في دول أخرى كثيرة تقوم بواجباتها على أكمل وجه دون عوائق ويكون التنسيق والتعاون والتفاهم أسسا لعملهما وكله للمصلحة العليا ومصلحة المواطن.

وختم الحمد مشددا على أنه سيقوم بكل ما يمكن له أن يقوم به في هذا الخصوص في حال نجح في الانتخابات، مبينا أن وضع الأسس للمرحلة القادمة أهم بكثير من تطاول البناء على أسس ضعيفة واهية ومآله إلى السقوط دون أدنى شك.

أكد أن المنطقة بشكل عام تمر بمرحلة دقيقة تتطلب منا رص الصفوف والتكاتف

العرو: الإصلاح يبدأ بالمصالحة ومحاربة الفساد وتكويت الوظائف وسياسات اقتصادية ومالية ناجحة

مرشح الدائرة الثالثة مبارك العرو

شدد مرشح الدائرة الثالثة المحامي مبارك زيد العرو على أنه من الضروري أن يتم تبني سياسات إصلاحية اقتصادية ومالية في المرحلة المقبلة، لافتا إلى أن الكويت باتت اليوم أكثر حاجة لسياسات اقتصادية مبنية على تنوع مصادر الدخل، بعيدا عن النفط، مشددا كذلك على ضرورة تنشيط قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والاهتمام بها.

وأكد العرو أن ذلك لا يتحقق من دون محاربة الفساد وحماية المال العام، فخلال السنوات الماضية، شهدت الكويت العديد من قضايا الفساد التي نجمت عنها عمليات استيلاء وسرقات واضحة للمال العام، لم يحاسب أصحابها حتى الآن، منهم من بات خارج البلاد، ومنهم مازال بيننا من دون حسيب أو رقيب.

لافتا إلى أن مشكلتنا الحقيقية ليست في قلة التشريع، أو في نقص ببعض القوانين، ولكن، في الانتقائية واختلال ميزان المساواة لدى تطبيق القانون، وهو سبب محوري لما نراه من فساد.

ولفت العرو إلى أن تحقيق هذا الاصلاح الداخلي يبدأ بتكويت الوظائف العامة بدءا من القضاء، ففي دول العالم جميعها، تحصر الوظائف العامة بالمواطنين، ما عدا الكويت، ومن المؤسف في هذا الشأن، أن تطرح بديهيات كالتكويت، والأشد أسفا هو أن تكون بحاجة إلى تشريع، وفيها أخذ ورد.

وأضاف العرو إلى أن المنطقة بشكل عام تمر في مرحلة دقيقة، تتطلب منا رص الصفوف، والتكاتف لما فيه المصلحة لهذا الوطن، مشيرا إلى أن جميع من أرغمتهم الظروف على مفارقة أرض هذا الوطن، سيظلون أبناء أوفياء له، يقدمون الغالي والنفيس لنصرته وعزته، ونرجو من الله أن تكلل الجهود الرامية للمصالحة الوطنية بالتوفيق والنجاح، ونفرح بهم بيننا قريبا.

اجتمع بأعضاء اللجنة الاستشارية والتقى جمعية الشفافية

العفاسي: تسخير كل الإمكانات لنجاح سير العملية الانتخابية

د. فهد العفاسي خلال اجتماعه مع اللجنة الاستشارية

أسامة أبو السعود

اجتمع وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د.فهد محمد العفاسي مع أعضاء اللجنة الاستشارية المشرفة على انتخابات مجلس الأمه 2020، وذلك للاطلاع والوقوف على آلية عمل اللجنة والاستعدادات لإنجاح العملية الانتخابية المزمع انطلاقها يوم الخامس من ديسمبر المقبل. ووجه الوزير العفاسي الشكر لأعضاء اللجنة، مثمنا جهودهم الحثيثة والكبيرة والعمل في هذه الظروف الصحية الاستثنائية التي تمر بها الكويت والعالم أجمع.

كما أعرب الوزير العفاسي عن استعداد الوزارة لتوفير وتسخير كل الإمكانات والوسائل التي تساعدهم في إنجاح عملهم وكذلك تذليل كل الصعوبات التي تواجه عمل اللجنة، متمنيا لهم التوفيق والسداد في عملهم لما فيه مصلحة بلدنا العزيز.

من جانب اخر، استقبل وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د.فهد العفاسي صباح أمس الثلاثاء بمكتبه بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية رئيس جمعية الشفافية الكويتية ماجد مفرح المطيري وأعضاء مجلس الإدارة.وتم خلال اللقاء تبادل وجهات النظر والتباحث حول العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك ومنها طلب الجمعية الاطلاع على سير العملية الانتخابية.

مرشح الدائرة الأولى يؤكد الحفاظ على حقوق المرأة

بن رضا: برنامجي الانتخابي يتضمن 15 مرتكزاً أساسياً حول الإصلاحات

مرشح الدائرة الأولى محمد بن رضا

أعلن مرشح الدائرة الأولى محمد عبدالخالق بن رضا عن برنامجه الانتخابي، مبينا أنه يتضمن 15 مرتكزا أساسيا تتمحور حول الإصلاحات السياسية والتعليمية والصحية والاقتصادية.

وبين بن رضا، في تصريح صحافي، أن الإصلاح السياسي ينبغي أن يكون من خلال النظام الانتخابات وإنشاء هيئة عليا للانتخابات تكون بعيدة عن إشراف وزارة الداخلية، مضيفا أنه سيسهم في إصلاح التعليم وتطويره في مختلف مراحله الدراسية وتوظيف أمواله في برامج تعليمية تواكب نبض وعلوم العصر.

وشدد على ضرورة الارتقاء بجودة الخدمات الصحية من خلال توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لرفع مستوى الجودة، وإنشاء مراكز تخصصية للأشعة والطب النووي في محافظات الكويت الست تلافيا للمواعيد التي تستغرق عدة أشهر حتى يحصل عليها المواطن.

وقال بن رضا إنه من الضروري العمل الجاد على تعديل التركيبة السكانية وتطبيق سياسة الإحلال وإعطاء الأولوية للكويتيين في جميع المجالات ودعم إجراءات تمكين المرأة والشباب.

ودعا إلى الحفاظ على حقوق المرأة الكويتية السكنية المتزوجة من غير كويتي ومنحها بدل الإيجار وتوظيف أبنائها أسوة بالرجل، وإيجاد حل إنساني وقانوني لمشكلة المقيمين بصفة غير قانونية بما يضمن مصالح الوطن الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ويرفع عن الكويت التهم الجائرة التي تنطلق من هنا وهناك.

وأكد على ضرورة تنويع مصادر الدخل وتحقيق مبدأ دولة الرفاه وإصلاح سلم الرواتب لتوفير نظام مستدام بما يسهم في تحقيق العدالة والمساواة.

وطالب بن رضا بتعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل إنجاز المشاريع الكبرى التي تضمن انتعاشا اقتصاديا وأمنا وطنيا، ومنها طريق الحرير والمدن الحدودية وتطوير الموانئ ومحاربة كل أشكال الفساد والعمل على تطبيق القانون على الجميع وعدم التساهل مع مرتكبي التجاوزات وكسر القوانين.

وقال إن من أهم أهدافه إلغاء قانون رقم 63 لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات، المعروف باسم قانون الجرائم الإلكترونية، والذي تم انتقاده من قبل العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بسبب القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية الصحافة.

وقال إنه من الواجب إعادة النظر في القانون رقم 3 لسنة 2006 وتعديلاته بشأن الرقابة على المطبوعات والنشر والتي أصبحت لاحقة عبر القضاء وإلغاء عقوبة الحبس في جرائم النشر (حبس المؤلف).